I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] ارتفاعاً سنوياً بنسبة 8 في المائة (480 مليار ليرة) من 5,895 مليار ليرة مسجلة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني 2014 إلى 6,376 مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني 2015[2]، وذلك نتيجة الزيادة في كل مكونات الإنفاق.

بالتفصيل، ارتفعت معاشات التقاعد بقيمة 209 مليار ليرة (15 في المائة)، كما زادت الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 183 مليار ليرة (5 في المائة). إضافةً إلى ذلك، زادت تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 48 مليار ليرة (21 في المائة) في حين ارتفعت التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بمقدار 41 مليار ليرة (16 في المئة) بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المدفوعات إلى الجامعة اللبنانية بقيمة 55 مليار ليرة.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تشرين الثاني من الأعوام 2013، 2014 و2015

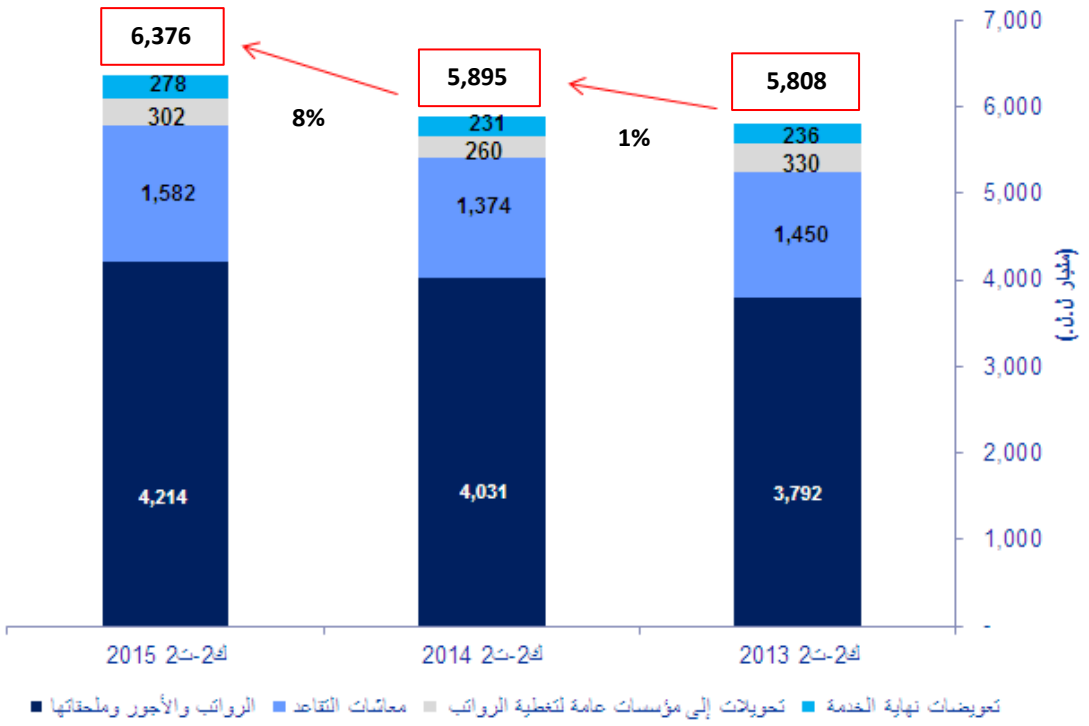

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجلت ما نسبته 54 في المائة، 57 في المائة و67 في المائة في كانون الثاني– تشرين الثاني 2013، كانون الثاني– تشرين الثاني 2014 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2015 على التوالي. إضافةً إلى الزيادة في توظيف الأفراد العسكريين، ساهم التراجع في

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المعتمدة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الثاني 2015.
[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

قاعدة النفقات الجارية الأولية[4] والتي انخفضت بنسبة 12 في المائة بين عامي 2013 و2015 بشكل أساسي في الارتفاع من نسبة 54 في المائة عام 2013 إلى نسبة 67 في المائة عام 2015. أما نسبةً إلى إجمالي النفقات، فقد شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 31 في المائة مع نهاية تشرين الثاني 2013 ونهاية تشرين الثاني 2014، لترتفع إلى 35 في المائة مع نهاية تشرين الثاني 2015. كذلك، تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات من عام 2013 إلى عام 2015 جزئياً إلى انخفاض مجموع الانفاق بنسبة 3 في المائة. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2015:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني– تشرين الثاني 2015

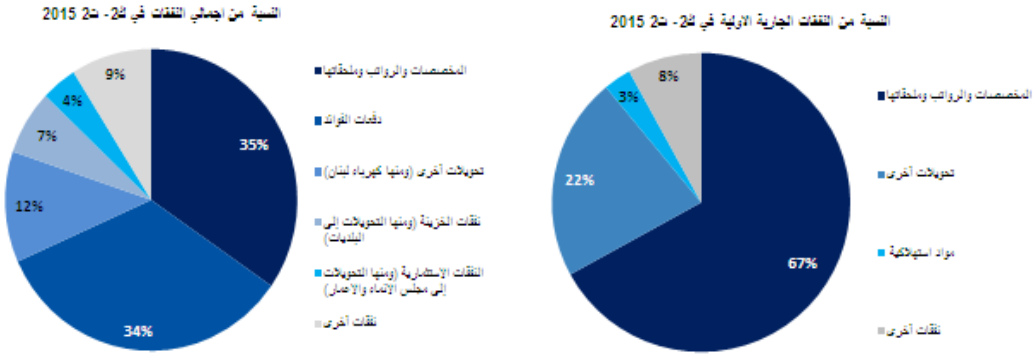

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 185 مليار ليرة (5 في المائة) من 4,031 مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني 2014 إلى 4,216 مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني 2015[5]. والسبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع يكمن في (أ) الزيادة بقيمة 136 مليار ليرة في الرواتب الأساسية نتيجة ارتفاع تلك العائدة لأفراد الجيش والجهاز التربوي بقيمة 62 مليار ليرة و51 مليار ليرة على التوالي، و(ب) الارتفاع بقيمة 60 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية نتيجة الزيادة في تلك العائدة لأفراد الجيش بحوالي 77 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة 13 مليار ليرة في اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة.

من حيث التكوين، سجلت تكلفة الرواتب الأساسية نسبة 74 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها مع نهاية تشرين الثاني 2015، تلتها التقديمات الاجتماعية (14 في المائة)، المدفوعات الأخرى (7 في المائة) والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق الأولي، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها 28 في المائة في كانون الثاني–تشرين الثاني 2013، 32 في المئة في كانون الثاني– تشرين الثاني 2014، وارتفعت إلى 36 في المئة في كانون الثاني– تشرين الثاني 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس[6].

---

[4] يعود انخفاض النفقات الجارية الأولية بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية في كانون الثاني-تشرين الثاني 2015.

[5] تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الثاني 2015 بسبب تدوير الأرقام.

[6] يعود السبب وراء زيادة حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي جزئياً إلى انخفاض إجمالي النفقات الأولية بنسبة 12 في المائة من عام 2013 إلى عام 2015.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2014 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2015

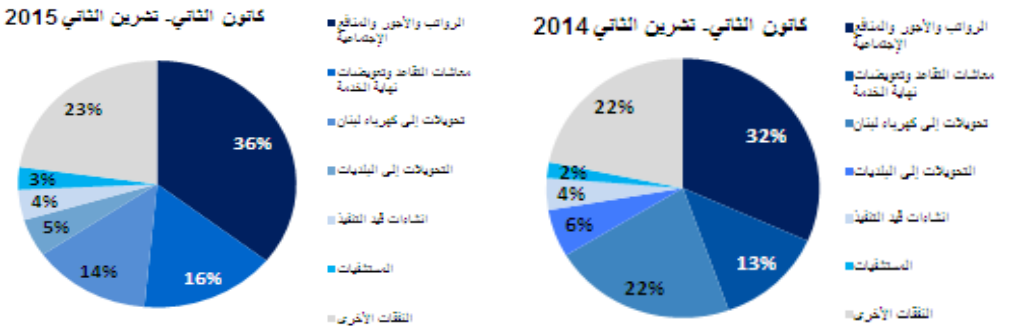

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني– تشرين الثاني من العامين 2014 و2015[7]

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الجهاز العسكري	**1,897**	**1,983**	**74**	**77**	**531**	**591**	**2**	**2**	**2,504**	**2,653**
الجيش	1,206	1,268	45	49	315	392	1	1	1,567	1,709
قوى الأمن الداخلي	535	544	23	24	167	145	0	1	725	713
قوى الأمن العام	122	135	3	3	37	43	1	1	163	183
قوى أمن الدولة	33	36	3	1	13	11	0	0	49	49
الجهاز التربوي	**761**	**812**	**52**	**58**	**0**	**0**	**17**	**17**	**829**	**887**
الجهاز المدني 1/	**311**	**309**	**62**	**60**	**4**	**4**	**36**	**36**	**412**	**410**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**246**	**233**	**246**	**233**
الجمارك 3/									**35**	**34**
غير مصنف									**4**	**0**
إجمالي الإنفاق	**2,968**	**3,104**	**187**	**194**	**535**	**596**	**302**	**289**	**4,031**	**4,216**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، موظفو الجامعة اللبنانية، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب الأساسية 3,104 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2015 بزيادة قدرها 136 مليار ليرة (5 في المائة) مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة الارتفاع في الرواتب الأساسية للجهازين العسكري والتربوي بحوالي 86 مليار ليرة و51 مليار ليرة على

[7] تختلف هذه الأرقام عن تلك المنشورة في تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها لشهر تشرين الثاني 2014 بسبب تعديل طفيف.

التوالي. بقيت الرواتب الأساسية للجهاز المدني على حالها دون أي تغيير يذكر خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني 2015 مقارنةً مع الفترة المماثلة من العام 2014.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

يعود الارتفاع البالغ 5 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى الزيادة في المدفوعات للعناصر الدائمين في الجيش بقيمة 60 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 11 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 7 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 4 مليار ليرة، نتيجة توظيف عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت الرواتب الأساسية للموظفين المتمرنين والمتعاقدين زيادة بقيمة 4 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. قوبلت هذه الزيادات بانخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في بدلات الملبس وتراجع بقيمة 1 مليار ليرة في مدفوعات البعثات إلى الخارج.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

ارتفعت الرواتب الأساسية لموظفي الجهاز التربوي بنسبة 7 في المائة في كانون الثاني– تشرين الثاني 2015 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014، لتصل إلى 812 مليار ليرة. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي[8]، والمتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط بقيمة 42 مليار ليرة و16 مليار ليرة على التوالي. إضافةً إلى ذلك، ارتفعت رواتب الأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي ورواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 8 مليار ليرة و7 مليار ليرة على التوالي. بالمقابل، انخفضت رواتب الأساتذة المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي بقيمة 17 مليار ليرة، ورواتب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 8 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

بقيت المدفوعات لصالح الجهاز المدني دون أي تغيير يذكر خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2015 لتسجل 309 مليار ليرة. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى التي بلغت 22 في المائة من إجمالي رواتب وأجور الجهاز المدني خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني 2015، تليها وزارة العدل (17 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*.

بالتفصيل، ارتفعت الرواتب الأساسية لموظفي وزارة الخارجية والمغتربين بقيمة 7 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2015 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014. نتجت الزيادة في رواتب موظفي وزراة الخارجية والمغتربين عن الارتفاع في الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، العائدة بدورها إلى الزيادة في مدفوعات الفروقات بقيمة 9 مليار ليرة. قابل هذا الارتفاع انخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في رواتب الموظفين في محاكم وزراة العدل، و2 مليار ليرة في رواتب موظفي المديرية العامة في وزارة الصحة العامة.

[8] بموجب المراسيم رقم 3634 تاريخ 2010/3/20، رقم 3127 تاريخ 2010/1/30 ورقم 4057 تاريخ 2010/5/20، إضافةً إلى قرارات وزير التربية رقم 48 تاريخ 2015/2/2، رقم 348 تاريخ 2015/5/2، رقم 349 تاريخ 2015/5/2، رقم 380 تاريخ 2015/5/9، رقم 595 تاريخ 2015/6/24، رقم 625 تاريخ 2015/7/20، رقم 656 تاريخ 2015/8/3 ورقم 1070 تاريخ 2015/11/19.

جدول 2: رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الثاني من العامين 2014 و2015

(مليون ليرة)	ك2- ت2 2014	ك2- ت2 2015	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني
وزارة الخارجية والمغتربين	61,130	68,019	22%
وزارة العدل	57,212	53,323	17%
مجلس النواب	30,102	30,529	10%
رئاسة مجلس الوزراء	27,247	26,850	9%
وزارة المالية	26,418	26,758	8%9
وزارة الصحة العامة	19,356	17,310	6%
وزارة الاشغال والنقل	15,524	14,646	5%
وزارة الزراعة	12,808	14,046	5%
وزارة الدفاع	9,851	9,714	3%
وزارة الداخلية	9,470	8,968	3%
اخرى	41,607	39,066	13%
المجموع	**310,724**	**309,229**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة 60 مليار ليرة (11 في المائة) لتصل إلى 596 مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني 2015، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في المدفوعات لصالح الجيش وقوى الأمن العام بقيمة 77 مليار ليرة و6 مليار ليرة على التوالي. انخفضت التقديمات الاجتماعية لقوى الأمن الداخلي بقيمة 22 مليار ليرة وتلك العائدة لقوى أمن الدولة بقيمة 2 مليار ليرة.

وبالتحديد، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الزيادة في (أ) نفقات الاستشفاء بقيمة 67 مليار ليرة، (ب) منح التعليم بقيمة 14 مليار ليرة و(ج) التقديمات الاجتماعية بقيمة 1 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في منح الزواج بقيمة 4 مليار ليرة.

أما الزيادة في التقديمات لقوى الأمن العام فقد نتجت بشكل أساسي عن ارتفاع بقيمة 4 مليار ليرة في منح التعليم ونفقات الاستشفاء.

C.II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

انخفضت اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 13 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2015 مقارنةً مع الفترة المماثلة من العام 2014، لتصل إلى 233 مليار ليرة.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE